

رقمنة الخدمات التأمينية ودورها في تعزيز الشمول التأميني والمالي

–مع الإشارة إلى التجربة المصرية

Digitalization of insurance services and its role in promoting insurance and financial inclusion -With reference to the Egyptian experience

كشيتي حسين *

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر

kechitti.hocine@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2026/04/13

تاريخ الاستلام: 2026/03/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الخدمات التأمينية الرقمية في تعزيز الشمول المالي بشكل عام والشمول التأميني بشكل خاص، وهذا في ظل التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية المطبقة في القطاع المالي وتحديدًا قطاع التأمين، وتعتبر التجربة المصرية جديرة بالدراسة لما تم تسطيره وإنجازه في هذا مجال خلال الفترة (2020-2025)، وقد حققت المبادرة المصرية نتائج لا بأس بها من خلال الزيادة المطردة لعدد المستفيدين من الخدمات المالية والتأمينية بشكل خاص، مما ساهم في تعزيز النمو الإيجابي لكل من الشمول التأميني والمالي خلال فترة الدراسة، غير أن السلطات العامة في مصر لا تزال تعاني جملة من التحديات التي تعيق مسار تحقيق شمول مالي يضيء الاقتصادات المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الخدمات التأمينية، الشمول المالي، الشمول التأميني، التجربة المصرية.

تصنيف JEL: G24 ;G22

Abstract :

This study aims to highlight the role of digital insurance services in promoting financial inclusion in general and insurance inclusion in particular, in light of the digital transformation and technological developments implemented in the financial sector, specifically the insurance sector.

The Egyptian experience is considered worthy of study due to the achievements and progress made in this field during the period (2020–2025). The Egyptian initiative has achieved fairly positive results through the steady increase in the number of beneficiaries of financial services, particularly insurance services, which has contributed to strengthening the positive growth of both insurance inclusion and financial inclusion during the study period. However, public authorities in Egypt still face a number of challenges that hinder the path toward achieving a level of financial inclusion comparable to that of advanced economies.

Keywords: Digitalization, Insurance Services, Financial Inclusion, Insurance Inclusion, Egyptian Experience.

JEL classification codes: G22 ;G24

يعد قطاع التأمين أحد أهم القطاعات الخدمائية، باعتباره يوفر خدمات تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي للأفراد والمؤسسات، من خلال تحمل المخاطر ونقلها من جمهور المستأمنين إلى شركات التأمين المختلفة، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة مطالبة بمواكبة مختلف التطورات والابتكارات الحديثة لتقديم أفضل الخدمات وأبسط الطرق لطلابها.

وفي الوقت الراهن تزايد الاهتمام برقمنة قطاع الخدمات لدى مختلف دول العالم ، ومن بين أهم القطاعات المستفيدة من هذا التحول الرقمي نجد قطاع التأمين، حيث يسمح استعمال وإدماج التكنولوجيا الحديثة في توسيع نطاق تغطية مختلف الخدمات التأمينية للوصول إلى أكبر عدد من المستأمنين، ومن هنا أصبحت المنتجات التأمينية الرقمية الرقمي أداة محورية لتعزيز الشمول التأميني، الذي يعد بدوره دعامة أساسية لتحقيق الشمول المالي.

ومن هنا جاء الاهتمام بسليط الضوء على التجربة المصرية في مجال رقمنة وعصرنة قطاعها المالي عموما وقطاع الخدمات التأمينية بشكل خاص، وهذا لتوسيع نطاق الشمول المالي، وهذا بتوافر هيئات مختصة تبنت تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتسطير جملة من التدابير والمبادرات في هذا السياق. بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالتنا من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم الخدمات التأمينية الرقمية في تعزيز الشمول المالي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالشمول المالي، وماهي الأبعاد التي يستهدفها؟
- ما المقصود بالشمول التأميني، وماهي آليات تفعيله؟
- كيف يكون لرقمنة الخدمات التأمينية دور في تعزيز الشمول التأميني والمالي؟
- ما هو واقع التجربة المصرية في مجال الشمول المالي والتأميني خلال الفترة (2020-2025)؟

الفرضيات:

كإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- يعتبر الشمول المالي أمرا حتميا لتمكين مختلف فئات المجتمع الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وبأسعار معقولة وبأسهل الطرق، كما أنه يستهدف عدة جوانب أهمها جودة الخدمة وطريقة وصولها للزبون.

- ينصرف مفهوم الشمول التأميني إلى تبني شركات التأمين لمبادئ الشمول المالي عن طريق زيادة الثقافة والوعي التأميني لدى مختلف شرائح المجتمع، وهذا من خلال تطوير الخدمات التأمينية، قنوات التوزيع، وزيادة الثقافة التأمينية وغيرها.
 - تساهم رقمنة الخدمات التأمينية في تعزيز الشمول التأميني والمالي، من خلال تطبيق تقنيات الرقمنة الشاملة وتكنولوجيا التأمين وأنماط معينة من التأمين.
 - حققت السلطات العامة في مصر مستويات لا بأس بها في مجال عصنة وتطوير الخدمات المالية عموماً وخدمات قطاع التأمين بشكل خاص، مما انعكس إيجاباً على مسعى تعزيز الشمول المالي.
- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على قطاع حيوي لا يزال يحتاج إلى المزيد من التطوير والعصنة في الدول العربية ومنها مصر. ومحاولة الوقوف على إيجابيات وتحديات هذه التجربة وإمكانية الاستفادة من الدروس المستخلصة منها.

أهداف الدراسة:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتأميني؛
 - تحليل مساهمة رقمنة قطاع التأمين ودورها في تعزيز كل من الشمول التأميني والمالي؛
 - عرض التجربة المصرية في مجال تعزيز الشمول التأميني والمالي وجملة التحديات التي تواجه صناع القرار في القطاع المالي المصري، حيث تم التركيز على الفترة (2020-2025).
- منهجية وأدوات الدراسة:

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم والتطورات النظرية.

I- أساسيات حول الشمول المالي:

يعد الشمول المالي نتيجة حتمية للتطورات الحاصلة في قطاع الخدمات وإدخال التكنولوجيا الرقمية المتطورة عليه لتقديم خدمات راقية ومميزة لمختلف فئات المجتمع.

1. مفهوم الشمول المالي:

ينصرف تعريف الشمول المالي أنه: "العملية التي بمقتضاها يتمكن الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار منخفضة وبأسهل الطرق، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتي صممت خصيصاً لذلك،

وهذا كله بهدف تعزيز الشمول المالي وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية" (خير الدين 2019، ص 27).

ويعرف الشمول المالي أيضا بأنه: "إمكانية وصول وتمكين مختلف الأفراد والهيئات من الخدمات المالية المطلوبة" (السلطان، 2023، ص 73).

وعليه فإن الهدف الأساسي للشمول المالي هو المساهمة في توسعة واستقرار القطاع المالي تحسين خدماته مما ينعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وكذا تحقيقا للتنمية المستدامة،

2. أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا بالغ الأهمية ضمن خطط أهداف صناع القرار المالي، لما له من أهمية بالغة في توسيع دائرة الاستفادة من الخدمات المالية وتتمثل هذه الأهمية في (شني، بن لخضر، 2019، ص 107):

- الشمول المالي يسهل وصول المنتجات والخدمات المالية الأساسية لأكبر فئة من المجتمع؛
- يزيد من كفاءة النظام المالي واستقراره وشفافيته، من خلال تحسن فعالية المؤسسات المالية وكفاءة الوساطة المالية وبالتالي المساهمة في تعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمار؛
- إتاحة استخدام الخدمات المالية بأقل التكاليف الأمر الذي يقلل من المعاملات غير الرسمية؛
- يسهم الشمول المالي في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومختلف العمليات المشبوهة.

3. أبعاد الشمول المالي:

هناك ثلاث أبعاد رئيسية، للشمول المالي هي (طالبي، سعد الله، 2021، ص 06):

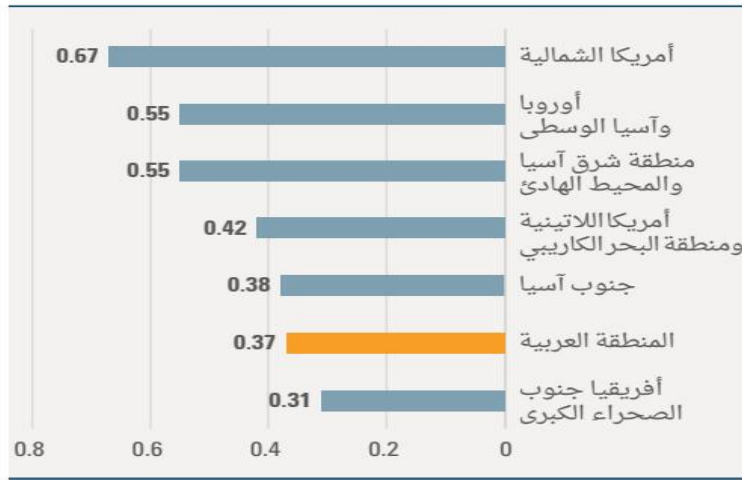
1.3 سهولة الوصول للخدمات المالية: من خلال زيادة الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من نوافذ وقنوات الخدمة المالية، أي الانتشار الجغرافي الجيد للمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى، كما أن الهواتف المحمولة والحواسيب ساهمت بشكل متزايد استخدام والوصول إلى الخدمات المالية بسهولة، وعليه فإن من أهم مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمة المالية يرتبط بعدد نقاط الخدمة ومدى الترابط فيما بينها، بالإضافة إلى عدد الحسابات المصرفية الالكترونية والبطاقات الائتمانية المملوكة للعملاء.

2.3 قابلية استخدام الخدمات المالية: إن الاستخدام اليومي للخدمة المالية يعد أمرا مهما في تعزيز الشمول المالي، أي مدى الاستفادة الفعلية من الخدمة المتوفرة مثل عمليات الإيداع، السحب والتحويل، الادخار، الحصول على القروض بمختلف أصنافها، خدمات التأمين وإعادة التأمين، وعليه فالاستخدام

الفعلي بشكل مستمر ومنتظم يعكس اندماج الأفراد والهيئات في النظام المالي ويحسن من سلوكهم الاقتصادي في تحقيق الأهداف المسطرة.

3.3 نوعية الخدمة المالية: إن تقديم خدمة مالية ذات جودة عالية، يعد بعدا مهما في تعزيز الشمول المالي، حيث أن توافر الخدمات لوحده غير كاف، بل يتوجب أن تكون هذه الخدمات ملائمة وآمنة وفعالة لتلبية احتياجات طالبيها. وتقاس الجودة أو النوعية بعناصر مهمة مثل: الشفافية، سهولة الاستخدام، السرعة في التنفيذ، توفر الحماية للزبون وتقديم خدمة تتلاءم وظروف الفئة المستهدفة. وقد قدم دليل الاسكوا للشمول المالي (وهو مقياس مرجح بثلاث أدلة فرعية مقسمة إلى 49 مؤشرا فرعيا)، ترتيب الدول حسب المناطق الأساسية للعام 2023، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (01): دليل الإسكوا للشمول المالي مرجحا بعدد السكان للعام 2023



المصدر: (هيئة الأمم المتحدة الاسكوا، 2025، ص 14)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المنطقة العربية تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة على المستوى العالمي في مجال الشمول المالي متقدمة فقط على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت نسبة الشمول المالي في منطقتنا العربية 0.37.

II- أساسيات حول الشمول التأميني

باعتبار أن قطاع التأمين جزء لا يتجزأ من القطاع المالي، فإن الشمول التأميني لابد أن يكون مدخلا من مداخل تحقيق الشكول المالي بشكل عام.

1. مفهوم الشمول التأميني وآليات تفعيله:

تم تعريف الشمول التأميني بأنه: "إمكانية الوصول إلى الخدمة التأمينية المناسبة وبأسعار معقولة واستخدامها من قبل طالبيها والذين يعانون عادة من نقص كبير في وصول الخدمة إليهم، مع استهداف الفئات ذات الدخل المنخفض أو الضعيف" (شيخاوي وآخرون، 2023، ص 359).

ومن زاوية أخرى يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: " تطبيق شركات التأمين لمبادئ الشمول المالي عن طريق زيادة الثقافة والوعي التأميني لدى مختلف شرائح المجتمع، الأمر يستدعي تنوع المنتجات التأمينية بما يتناسب مع جمهور المستأمنين" (سعيد، فلاق، 2023، ص 139).

وعلى العموم تختلف آليات تحقيق الشمول التأميني باختلاف الظروف من بلد لآخر، غير أنها لا بد أن تشمل تفعيل التأمين المصرفي، وتطوير التأمين متناهي الصغر، واستخدام التقنيات الحديثة كالرقمنة والذكاء الاصطناعي .

ومن أجل تعزيز الشمول التأميني، يستوجب (AFI, 2018, p20):

- تطوير منتجات التأمين: وذلك عن تفعيل التأمين متناهي الصغر لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ابتكار منتجات تأمينية بأسعار مناسبة للفئات محدودة الدخل.
- تفعيل قنوات التوزيع: وذلك بالاعتماد على الخدمات المصرفية لتوسيع الخدمة التأمينية، أو ما يسمى بالتأمين المصرفي، وكذا استخدام التقنيات الحديثة مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التأمينية.
- رفع الوعي والثقافة التأمينية: من خلال توفير برامج ونشرات توعوية تشرح فوائد التأمين بمختلف أصنافه وأهميته في ضمان المركز المالي استمرارية المشاريع والاستثمارات لمختلف الفاعلين الاقتصاديين .
- تسهيل الوصول إلى الخدمات: أي تيسير إجراءات الاشتراك والاستفادة من الخدمات التأمينية والاستعانة بالخدمات الرقمية وكذا تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

2. أبعاد ومؤشرات قياس الشمول التأميني:

يمكن تلخيص أهم أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): أبعاد ومؤشرات قياس الشمول التأميني

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمة التأمينية	عدد الوكلاء لكل 10000 من المستفيدين. المسافة التي تمكن من الوصول إلى نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمة التأمينية	نسبة التغطية التأمينية، عدد بوليصات التأمين. أقساط التأمين المرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي. أقساط التأمين المرتبطة بالأفراد
جودة الخدمة التأمينية	نسبة من تكاليف المطالبات بالنسبة إلى الأقساط (نسبة المطالبات)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Inclusive Insurance in National Financial, 2018, p 24.)

3- سوق الشمول التأميني وتحدياته:

بالرغم من أن القيمة التقديرية للأقساط في قطاع الشمول التأميني أقل بكثير من حجم سوق التأمين بشكل عام، غير أن الثقة تزداد بشكل تدريجي في هذا النوع من الأسواق الناشئة باعتبار أنها تعطي فرص نمو متزايدة وجديرة بالاستثمار فيها. بالرغم من أن هذا السوق غير مستغل في جزء كبير منه. فمع نهاية سنة 2016 بلغ إجمالي أقساط التأمين في الأسواق الناشئة حوالي 934 مليار دولار على المستوى العالمي، ويتمشى النمو المتوقع في التأمين الشامل مع النمو المرتفع في التأمين العام في الأسواق الناشئة، وتُظهر التقديرات حول سوق التأمين متناهي الصغر إلى أن 600 مليون شخص مؤمن عليهم في الفترة الراهنة (وهو ما يشكل أقل من 20٪ من إجمالي السكان المؤمن عليهم). ورغم أن الشمول التأميني لم يغط إلا جزء صغير من السوق المحتملة، غير أن السوق المستهدف للشمول التأميني على المستوى العالمي في حالة نمو مستمر وقد وصل إلى تغطية ما لا يقل عن 3.8 مليار شخص خلال سنة 2020، وذلك من خلال حلول مبتكرة لنقل المخاطر القائمة في السوق وتحقيق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال (الاتحاد المصري للتأمين، ص 3).

وعلى العموم تواجه سوق الشمول التأميني جملة من التحديات نوجزها في النقاط الآتية (سعيد، فلاق، 2023، ص ص 141، 142)

1.3 العقبات التشريعية والتنظيمية : وذلك بسبب عدم اتساح الإطار التنظيمي الذي يؤثر نمو قطاع التأمين والشمول المالي فيه.

2.3 صعوبة الوصول إلى الخدمات: قد يواجه طالبي التأمين صعوبة في الوصول إلى الخدمات التأمينية بسبب نقص في الفروع أو البنى التحتية الرقمية في بعض المناطق، مما يعيق توزيع المنتجات التأمينية بشكل متوازن جغرافيا.

3.3 الحاجة لتطوير المنتجات: حيث أن هناك حاجة مستمرة لتطوير منتجات تأمينية بالاعتماد على الابتكار والتطور التكنولوجي، لتتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للمستهلكين وطالبي التأمين، خاصة في الفئات ذات الدخل المنخفض.

4.3 ضعف الوعي التأميني : من بين أهم الصعوبات والتحديات التي تقف وراء نمو سوق التأمين الشامل، هو افتقار بعض الأفراد إلى الوعي الكافي بأهمية التأمين وكيفية عمل منتجاته، مما يقلل من الطلب على هذه الخدمات سواء التقليدية أو تلك المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة.

III- رقمنة الخدمات التأمينية كمدخل لتعزيز الشمول التأميني والمالي

يغلب على العالم في الوقت الراهن التقدم التكنولوجي اتساع استخدام تقنياته في مختلف القطاعات والخدمات المرتبطة بها، وهو ما جعل القطاع المالي وقطاع التأمين بشكل خاص يتبنى استخدام هذه التقنيات لما لها آثار إيجابية على جمهور المستأمنين.

1. تقنيات الرقمنة المستعملة لتحسين الخدمة التأمينية الشاملة:

أتاحت عمليات رقمنة خدمات التأمين فرصا واسعة لتطوير الخدمات وتسهيل الوصول إليها، مما ساهم في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة عمليات إدارة المخاطر والتأمين.

وفي هذا الإطار لجأت شركات التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير خدماتها للمستأمنين، والتي تضم جملة من الخدمات أهمها (شراقة، 2021، ص ص 248-251)، (هداجي، جعفري، 2022، ص ص 6.7):

1.1 عقود التأمين الذكية: وتتمثل في عقود ذاتية التنفيذ مدونة برموز الحاسوب وموصولة بسلسلة مفاتيح بحيث يمكن ربطها بشكل مباشر بالمستأمن وإعلامه بشروط العقد المتفق عليها، أي أن العقود التي طانت سابقا تتم بالالتقاء والتفاعل البشري أصبحت تنفذ ذاتيا وبشكل آلي. وعليه فإن العقود الذكية المتصلة بالإنترنت الأشياء هي عقود بين طرفين أو أكثر قابلة للبرمجة والتنفيذ إلكترونيا وبشكل تلقائي، فمثلا التصريح بالحادث أو سداد مبلغ التعويض يمكن تفعيلها آليا منذ لحظة ربط الشيء محل التأمين بجهاز استشعار كاشف للحوادث.

وتوفر عقود التأمين الذكية تقييم أدق للمخاطر بفضل إدراج نماذج متطورة للتقييم، والمتمثل في التقييم التلقائي لمختلف معلومات المؤمن لهم، وكذلك إعطائهم أكثر معلومات عن مختلف الأخطار التي واجهتهم أو التي يمكن أن تواجههم عن طريق إرسال تنبيهات وإشعارات بذلك.

2.1 التأمين المتصل بالإنترنت الأشياء: يعتمد هذا النوع من التأمين على التقنيات والتكنولوجيا الجديدة، أهمها الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء، حيث يمكن ربط أي جهاز أو أداة بشبكة الانترنت وجعلها تستجيب لتعليمات المستخدم في عملياته واستخداماته اليومية في أماكن العمل أو المنزل... الخ.

إن الميزة الأساسية للتأمين المتصل تتمثل في خفض أسعار خدمات التأمين دون التأثير على الضمانات شرط قبول المؤمن لهم مراقبة جميع سلوكياتهم وتصرفاتهم حول الشيء المؤمن عليه، ومن بين منتجات التأمين الجديدة المتصلة نجد: عقد تأمين السيارات المتصل، عقد الصحة الالكترونية وتأمين السكن المتصل.

3.1 استخدامات التكنولوجيا الرقمية في تقييم الكوارث: بعد ظهور التكنولوجيا الخاصة بالطائرات بدون طيار (Drone) تم استعمالها من قبل شركات التأمين كوسيلة فعالة في عملية تقييم الخسائر المتعلقة بأخطار الكوارث المختلفة، بحيث أصبح من السهل الوصول للمناطق الصعبة والمعزولة بعد

حدوث الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى سهولة جمع البيانات والصور اللازمة لتقييم وتقدير حجم الأضرار بدقة أكبر، وتقدير مبالغ التعويض فيما بعد.

4.1 التأمين وتحليل البيانات الضخمة: ويتعلق الأمر هنا بمعالجة بيانات هيكلية وغير هيكلية ضخمة، والتي يتم تجميعها بواسطة أجهزة التحكم عن بعد ونظام الشبكات الاجتماعية، وتمثل البيانات الضخمة أمرا مهما في صناعة التأمين من خلال التغلب على مشكل البيانات غير المنظمة أو العشوائية، نظرا لأن التأمين يستند على التقدير والتنبؤ بالأخطار المستقبلية وقياسها، مما يجعل مستوى التنبؤ في أعلى مستوى من الدقة وعليه تحسين الثقة والعلاقة مع العملاء.

5.1 تكنولوجيا الهواتف الذكية: أصبحت الهواتف الذكية ظاهرة رائجة في مختلف دول العالم وبين مختلف فئات المجتمع، وذلك بما توفره من مزايا ووظائف متعددة يمكن استغلالها في الصناعة التأمينية بتسهيل العلاقة مع جمهور العملاء وباقي شركات التأمين في أي مكان وزمان. فعند وقوع الكوارث يمكن تقييم الأضرار التي يتعرض لها المؤمن لهم من خلال خصائص الهواتف الذكية وفي غضون دقائق معدودة.

6.1 سلاسل الكتل (تقنية البلوكتشين): تعبر تقنية البلوكتشين عن قاعدة بيانات مشفرة غير قابلة للتغيير وغير قابلة للإتلاف، وهي تقنية تسمح بنقل البيانات والمعلومات بين عدة أطراف بشكل آمن وتستخدم في بعض دفاتر الأستاذ الموزعة والتي تقوم بتخزين ونقل البيانات في حزم أو كتل متصلة ببعضها البعض عبر سلسلة رقمية. وعليه سلاسل الكتل تمثل قاعدة بيانات تحتوي على أصول رقمية أو مادية مرتبطة ببيانات محسوبة رياضيا باستخدام خوارزميات محددة ومشفرة يمكن مشاركتها في الشبكة عبر المتعاملين وفي مناطق مختلفة.

وتكمن فوائد تقنية البلوكتشين في مجال صناعة التأمين كونه يسهل أتممة مختلف المعاملات والعقود، والتخلي عن مدخلات التشغيل بإبرام العقود الذكية وتوسيع منتجات تأمينية مستحدثة بالتالي توسيع السوق التأمينية، كما تستخدم هذه التقنية في تقليل درجة المخاطر خاصة الاحتيال وسرقة ممتلكات المؤمن لهم، كما تسهل التعاون الدولي بين شركات التأمين والبنوك عن طريق دمج الأنظمة، وعلى العموم تستخدم تقنية البلوكتشين في صناعة التأمين من خلال: إدارة التكاليف وحفظ السجلات، التأمين على الحياة والسفر، التأمين ضد الحوادث، إعادة التأمين ... الخ.

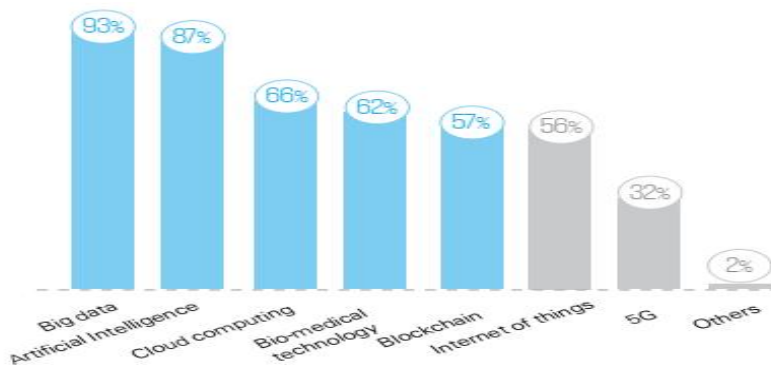
2. أهمية تكنولوجيا التأمين في دعم الشمول المالي:

من خلال عرض مختلف التقنيات الحديثة المستعملة في مجال التأمين أصبحت هذه التقنيات أداة مهمة في دعم وتوسيع سبل الوصول إلى الخدمة التأمينية، الأمر الذي يزيد نسبة الفئات المشمولة بالخدمات التأمينية، وكل هذا من خلال:

- تسهيل حصول المستأمنين على الخدمة التأمينية بشتى أصنافها مع توفير مختلف قنوات الاتصال، والمتمثلة في شركات التأمين بفروعها وشبكاتها المنتشرة جغرافيا، بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية؛
- التركيز على استخدام المنصات الرقمية مثل: Amazon Google, Twitter, Facebook، لتسويق المنتجات التأمينية في الأسواق الناشئة، وهذا ما يجعل صناعة التأمين أكثر فاعلية من حيث التكلفة وحدود التغطية والانتشار الجغرافي؛
- إعادة توجيه مدخرات العائلات الاستهلاكية إلى ما يسمى بادخار السوق المباشر، من خلال أقساط التأمين المجمعة وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في السوق المالية؛
- إن تعميم رقمنة الخدمة التأمينية سهلت وصولها لأكثر شريحة من طالبي الخدمة التأمينية، مما ساهم بدعم وتعزيز الشمول المالي.

إن ظهور ما يسمى بالجيل الخامس من الهواتف الذكية، بالإضافة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) وبرامج معالجة البيانات الضخمة (Big Data)، سيكون لها التأثير الأكبر على التطور المستقبلي لقطاع التأمين ليصبح أكثر شمولية. وهذا ما أظهره الاستطلاع الذي قامت به شركة KPMG الدولية لعام 2019، وهي من أكبر شركات الخدمات المحاسبية والتدقيق في العالم، حيث تبين أن هناك تأثير كبير أحدثته تكنولوجيا التأمين على عمليات قطاع التأمين بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام (KPMG, 2019, p 87)، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): تقنيات التأمين الأكثر تأثيراً على التطور المستقبلي لصناعة التأمين



Source: (KPMG, 2019, p 87)

أظهرت نتائج الاستطلاع، وكما هو موضح في الشكل أعلاه أن: 93% و 87% من المشاركين يعتقدون على التوالي أن للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تأثيراً كبيراً على التطور المستقبلي لقطاع التأمين. بالإضافة إلى ذلك، أشار أكثر من نصف المشاركين إلى أن الحوسبة السحابية، والتكنولوجيا

الطبية الحيوية، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء سيكون لها تأثير كبير بالمقارنة مع التقنيات الأخرى، وكان عدد المشاركين الذين يعتقدون أن تقنية الجيل الخامس (5G) سيكون لها تأثير أقل نسبياً. تتوافق نتائج هذا الاستطلاع مع التوجه الحالي لتطبيقات التكنولوجيا. فقد طبقت البيانات الضخمة - وهي من أوائل التقنيات التي تبناها قطاع التأمين - والذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في هذا القطاع لدرجة أنها أثرت على كل عملية تجارية تقريباً. ويشهد الذكاء الاصطناعي بشكل خاص تطوراً ملحوظاً في الاستخدام، مما يخلق مساحة واسعة للتطور التكنولوجي في هذا القطاع. ويعتبره ما يقارب 90% من المشاركين كثاني أكثر التقنيات تأثيراً على القطاع المالي ككل.

إن ما يمكن استخلاصه أن دعم الشمول التأميني من خلال إدخال الرقمنة على هذا القطاع المهم، يوسع من نطاق الوصول إلى خدمات التأمين وجعلها متاحة لشرائح أوسع من المستأمنين أو طالبي الخدمات التأمينية

3. التأمين المصغر كوسيلة لدعم الشمول المالي:

يعرف التأمين المصغر بأنه "التأمين الذي يتوجه بشكل رئيسي إلى الأسر والأشخاص محدودي الدخل، وهذا بهدف ضمان الحماية الملائمة لهم ومستويات دخلهم، غير أن هذا يتم في نطاق تغطية أخطار معينة وبأقساط تأمين بسيطة" (أسامة، 2022، ص 257).

وعليه يمكن القول بأن هذا النوع من التأمين موجه خصيصاً لتلبية احتياجات جمهور المستأمنين ضعيفي الدخل والذين لا تصلهم أو ليس في مقدورهم الاستفادة من خدمات التأمين العادية، سواء بسبب التكلفة أو ضعف الوعي أو طبيعة عملهم غير الرسمي. ولعل من أهم أنواع التأمين المصغر نجد (Sigma, 2010, p 18):

1.3. التأمين على الصحة: والاستشفاء، الرعاية الأولية، الأمراض الخطيرة، والهدف منه حماية المستأمن في حالة المرض أو الإصابة، وعادة من تكون التغطية مقرونة بالاستشفاء.

2.3. التأمين على الحياة/اقتمان: في هذه الحالة التأمين على الحياة مرتبط بالقروض، ويهدف إلى تعويض خسارة المقرض في حالة وفاة المقرض في حدود مبلغ معين.

3.3. التأمين على الحياة/حماية: وذلك عن طريق التأمين على حوادث عادية، عجز مؤقت، وفاة (جناز)، والهدف هنا منح تعويضات مالية للمستفيدين في حوادث أو عجز مؤقت أو في حالة الوفاة.

4.3. التأمين على الحياة/إدخار: نجد هنا منتجات التأمين المتعلقة بالتغطيات المختلفة للاستثمارات و أرباح والغرض منها مزج الحماية بالادخار، تعبئة الادخار لصالح المستأمن أو المتعاملين.

5.3. التأمين الزراعي/ مؤشر: نجد منها تأمين المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات... الخ والمرتبطة بمؤشر معين، وتسعى إلى حماية المداخيل أو المردود الفلاحي في حالة الأمراض أو الكوارث الطبيعية.

6.3. التأمين على الممتلكات: مختلف الأصول المادية سكنات، أصول تجارية، وتكون عادة مرتبطة هي الأخرى بالقروض لحماية المستفيدين من خسارة جزء أو كل هذه الأصول.

7.3. التأمين المصغر التكافلي: ويشمل التأمين على شكل تكافل عائلي أو شامل والذي يوفر تأميناً يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية للأسر المسلمة ذات الدخل الضعيف.

وعلى العموم تتمثل أبرز الآليات في توسيع شبكات التوزيع التأميني من خلال صيرفة التأمين، والتأمين المصغر والتأمين الرقمي، إلى جانب إدماج التأمين التكافلي كخيار يتمشى مع خصوصية المجتمعات الإسلامية مما أدى إلى استقطاب فئات جديدة لم تكن تستفيد من التأمين التقليدي، وهذا ما يعزز بشكل كبير كلا من الشمول التأميني والمالي.

IV- دراسة التجربة المصرية في تعزيز الشمول المالي والتأميني (2020-2025)

أصبح الشمول المالي هدفا مهما ضمن أهداف عصرنة وتطوير القطاع المالي في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولعل من أهم جوانب تحقيق هذا الهدف نجد تطوير ورقمنة خدمات قطاع التأمين وهنا سيتم التركيز على التجربة المصرية خلال الفترة (2020-2025) كنموذج لواحده من الاقتصادات العربية التي شقت أشواط مهمة في هذا الإطار، بهدف توفير الحماية المالية للفئات منخفضة الدخل وتقليل آثار المخاطر الاقتصادية والاجتماعية عليها.

1. تطور الشمول المالي والتأميني في مصر خلال الفترة (2020-2025) :

1.1. الإطار المؤسسي للشمول المالي والتأميني في مصر: تعتمد السلطات المصرية في تعزيز الشمول المالي والتأميني على مجموعة من المؤسسات التنظيمية التي تعمل على تطوير سياساتها المالية وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة لمختلف فئات المجتمع. ومن أبرز هذه المؤسسات (البنك المركزي المصري، 2024، ص 12):

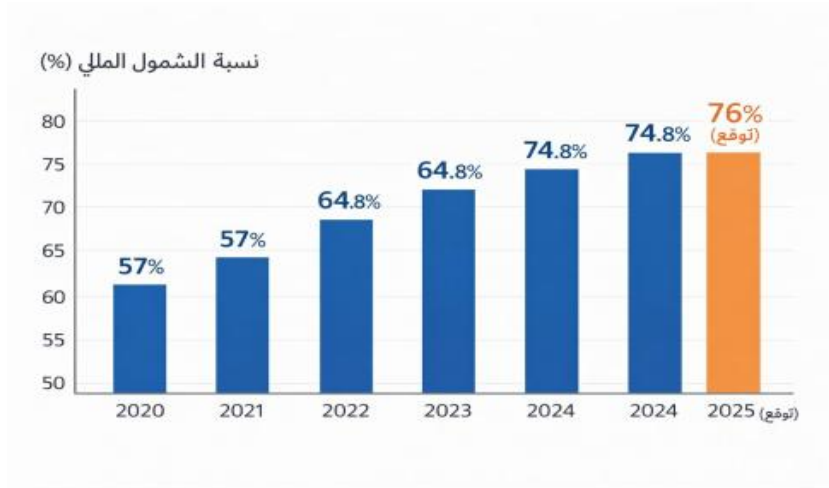
- البنك المركزي المصري؛

- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية؛

وقد ركزت السياسات الحكومية على تطوير البنية التحتية المالية من خلال توسيع استخدام الحسابات البنكية وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتنظيم سوق التمويل والتأمين متناهي الصغر. وهذا من شأنه خلق تكامل بين المؤسسات التنظيمية المختلفة، حيث يعمل البنك المركزي على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، بينما تتولى الهيئة العامة للرقابة المالية تنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية مثل التأمين والتمويل متناهي الصغر.

2.1. تطور الشمول المالي في مصر (2020-2025): يمكن إبراز تطور الشمول المالي في جمهورية مصر من خلال الجدول الآتي:

الشكل رقم (3): تطور نسبة الشمول المالي في مصر (2020-2025)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك المركزي المصري، 2024، ص 7)

يوضح الشكل أعلاه وجود ارتفاع تدريجي في نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 57% سنة 2020 إلى حوالي 76% خلال سنة 2025، وهو ما يشكل ارتفاع يقدر بـ 19 نقطة مئوية خلال السنوات الخمس الماضية. ويعكس هذا التطور نجاح السياسات الحكومية في جمهورية مصر التي ركزت على تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتوسيع نطاق الحسابات البنكية منخفضة التكلفة.

3.1. تطور عدد المواطنين المشمولين مالياً: للوقوف أكثر على مدى تقدم خطة متخذي القرار في مصر في مجال تعميم الخدمات المالية يمكن توضيح من خلال الجدول رقم (2) تطور نسبة المواطنين المشمولين مالياً خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2): تطور عدد مستخدمي الخدمات المالية في مصر مقارنة بعدد السكان (2020-2025)

السنة	عدد السكان (مليون)	عدد مستخدمي الخدمات المالية (مليون)	نسبة المستخدمين إلى عدد السكان (%)
2020	102	36	35.3 %
2021	104	40	38.4 %
2022	106	42	39.6 %
2023	108	48	44.4 %
2024	110	52	47.2 %
2025 (توقع)	112	53.8	48.0 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك المركزي المصري، 2024) (Orld Bank, 2025)

يوضح الجدول أعلاه نمو في نسبة مستخدمي الخدمات المالية إلى إجمالي السكان في مصر خلال الفترة (2020-2025)، حيث ارتفعت هذه النسبة من 35% سنة 2020 إلى حوالي 48% سنة 2025. ويشير هذا الارتفاع إلى توسع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية في جمهورية مصر العربية، خاصة مع انتشار المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية. كما يعكس نجاح السياسات الحكومية في هذا البلد والتي عملت على تعزيز الشمول المالي ودمج فئات جديدة من المجتمع في النظام المالي الرسمي. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل نمو المستخدمين للخدمات المالية كان أسرع من معدل النمو السكاني، وهو ما يدل على تحسن مستوى الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بالنمو الطبيعي للسكان في مصر.

2. دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي:

شهد قطاع التكنولوجيا المالية في مصر نموا ملحوظا خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث ساهمت الابتكارات الرقمية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لعدد كبير من فئات المجتمع وبأكثر توزيع جغرافي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): تطور استخدام المحافظ الإلكترونية والمعاملات الرقمية في مصر (2020-2025)

السنة	عدد المحافظ الإلكترونية (مليون)	عدد المعاملات الرقمية (مليار عملية)
2020	14	0.9
2021	18	1.3
2022	23	1.8
2023	30	2.5
2024	36	3.2
2025 (توقع)	40	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي المصري، 2024)

يوضح الجدول أعلاه تطور استخدام التكنولوجيا المالية في مصر خلال الفترة (2020-2025)، حيث شهدت المحافظ الإلكترونية والمعاملات الرقمية نموا ملحوظا، أين ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية من 14 مليون محفظة سنة 2020 إلى حوالي 40 مليون محفظة مع نهاية سنة 2025، أي بنسبة زيادة تفوق 285% وهو ما يعكس توسع التداول باستخدام الأجهزة والهواتف الذكية في المعاملات المالية. والأمر مماثل بالنسبة لعدد المعاملات الرقمية، حيث ارتفعت من 0.9 مليار عملية إلى نحو 3.8 مليار عملية خلال الفترة نفسها. ويرتبط هذا النمو الملحوظ إلى جملة من عوامل أهمها:

- تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني في مصر؛

• إطلاق مبادرات حكومية لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي؛

• انتشار خدمات المحافظ الإلكترونية التي تقدمها البنوك وشركات الاتصالات؛

• توسع استخدام المدفوعات الرقمية في الخدمات الحكومية والتجارية.

كما كان لجائحة كورونا (COVID-19) بداية من 2019 دور مهم في تسريع التحول نحو الخدمات المالية الرقمية، حيث زاد الاعتماد على المعاملات غير النقدية لتقليل التعامل المباشر بالنقود. وتشير هذه المؤشرات إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي في مصر، حيث ساعدت على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكاليف المعاملات المالية.

3. التأمين المتناهي الصغر كآلية لتعزيز الشمول التأميني والمالي في مصر (2020-2025):

يعتبر التأمين متناهي الصغر أحد الأدوات المهمة لتعزيز الشمول التأميني والذي بدور يسهم في تقوية الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، وهذا كونه يهدف إلى توفير منتجات تأمينية منخفضة التكلفة للفئات ذات الدخل المحدود، خاصة العاملين في القطاع غير الرسمي وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وقد شهد هذا القطاع في مصر انتشارا وتوسعا كبيرا خلال السنوات الخمسة الأخيرة نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي تبنتها الجهات الرقابية، إضافة إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين بين الفئات منخفضة الدخل. وهو ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4): تطور عدد المستفيدين من التأمين متناهي الصغر في مصر (2020-2025)

السنة	عدد المستفيدين (مليون شخص)	معدل النمو السنوي (%)
2020	8.5	—
2021	9.2	8.2%
2022	10.1	9.8%
2023	11.3	11.8%
2024	12.5	10.6%
2025 (توقع)	13	4.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Financial Regulatory Authority, , 2024, p.22).

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع واضح في عدد المستفيدين من التأمين متناهي الصغر في مصر خلال الفترة (2020-2025)، حيث ارتفع عددهم من حوالي 8.5 مليون شخص سنة 2020 إلى نحو 13 مليون شخص عام 2025. ويمثل هذا النمو زيادة تقارب 53% خلال هذه الفترة، وهو ما يعكس التوسع في سوق التأمين منخفض التكلفة في مصر.

كما يلاحظ أن معدل النمو السنوي كان أكثر ارتفاعاً بشكل خاص خلال الفترة 2021-2023، حيث تجاوز في بعض السنوات 10%، وهو ما يرتبط بتوسع برامج التمويل متناهي الصغر وزيادة ارتباط منتجات التأمين بالقروض الصغيرة. أما في عام 2025 فقد تباطأ معدل النمو نسبياً، وهو ما قد يشير إلى وصول السوق إلى مرحلة أكثر نضجاً مقارنة بالسنوات السابقة.

4. التحديات التي تواجه صناع القرار في مصر في تعزيز الشمول المالي والتأمين:

على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في مجال الشمول المالي والتأمين خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن صناع القرار هناك ما زالوا يواجهون مجموعة من التحديات الهيكلية التي قد تحد من سرعة انتشار الخدمات المالية والتأمينية بين مختلف فئات المجتمع، لعل أهم هذه التحديات نجد (البنك المركزي المصري، 2024، ص 15)، (البنك الدولي، 2022، ص 38)، (الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، 2024، ص 27):

4.1. ضعف الوعي المالي والتأميني: حيث يفتقر العديد من الأفراد في مصر إلى المعرفة الكافية بكيفية استخدام المنتجات المالية أو الاستفادة من خدمات التأمين، خاصة في المناطق الريفية والفئات منخفضة الدخل.

2.4. اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي: عادة ما يؤدي انتشار الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي إلى صعوبة دمج شريحة واسعة من العاملين في النظام المالي الرسمي، وهو ما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية والتأمينية المنظمة.

3.4. محدودية الوصول إلى الخدمات المالية في بعض المناطق: لا تزال بعض المناطق الريفية والنائية تعاني من ضعف انتشار المؤسسات المالية والخدمات التأمينية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تحقيق شمول مالي وتأميني شامل رغم التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية.

4.4. ارتفاع تكلفة بعض المنتجات المالية والتأمينية: قد تشكل تكلفة بعض الخدمات المالية أو الأقساط التأمينية عائقاً أمام الفئات منخفضة الدخل، مما يستدعي تطوير منتجات مالية وتأمينية منخفضة التكلفة تتناسب مع قدراتهم الاقتصادية.

5.4. محدودية تنوع منتجات التأمين متناهي الصغر: رغم التقدم الذي شهده سوق التأمين متناهي الصغر في مصر، إلا أن تنوع المنتجات التأمينية لا يزال محدوداً نسبياً، وهو ما يقلل من قدرة هذا القطاع على تلبية احتياجات الفئات المختلفة من المجتمع.

V- الخاتمة

تناولت هذه الدراسة سبل تعزيز الشمول المالي والتأميني من خلال التركيز على تعزيز استخدام التكنولوجيا المتطورة في القطاع المالي بشكل عام وقطاع التأمين بشكل خاص كآلية لدعم الشمول

التأميني للفئات منخفضة الدخل ومنه المساهمة في تحقيق الشمول المالي، هذا الأخير الذي أصبح أولوية لدى السلطات العامة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقد تم التطرق إلى التجربة المصرية في هذا المجال، حيث تم استخلاص أن مصر حققت تقدماً ملحوظاً في مجال الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة نتيجة تبني سياسات إصلاحية هدفت إلى: توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية. فقد ارتفعت نسبة الشمول المالي بشكل تدريجي نتيجة توسع استخدام الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية وانتشار خدمات الدفع الرقمي.

وفيما يتعلق بالشمول التأميني، أظهرت النتائج أن سوق التأمين متناهي الصغر في مصر شهد نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد المستفيدين من هذا النوع من التأمين بشكل مستمر بين عامي 2020 و2025. ويعكس هذا النمو توسع نطاق التغطية التأمينية للفئات منخفضة الدخل وزيادة الوعي بأهمية التأمين كوسيلة للحماية المالية.

بالرغم من كل النتائج الإيجابية المحققة إلى أن أن السلطات العامة في مصر لا تزال تعاني جملة من التحديات التي تعيق مسار تحقيق شمول مالي يضاهي الاقتصادات المتقدمة، ولعل من أهم هذه التحديات نجد: ضعف الثقافة والوعي المالي والتأميني لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع المصري، بالإضافة إلى اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي ما ينعكس سلباً على الشمول المالي، ناهيك عن ارتفاع تكلفة العديد من الخدمات المالية والتأمينية بالنسبة للفئات محدودة الدخل، وعليه يستوجب على أصحاب القرار في قطاع الخدمات المالية في مصر بذل مزيد من الجهود في مجال:

- إطلاق مزيد من المبادرات فيما مجال دعم الثقافة المالية والتأمينية بإشراك كل الهيئات ذات الصلة؛
- محاولة دمج الفاعلين في القطاع غير الرسمي للاستفادة من الخدمات الرقمية والمالية لزيادة نسبة الشمول المالي؛
- إطلاق خدمات مالية رقمية أقل تكلفة لتتناسب والفئات محدودة الدخل وتعميمها على المناطق الجغرافية الغير مشمولة بهذا النوع من الخدمات؛
- تنويع الخدمات المالية والتأمينية وإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي عليها، والتركيز أكثر على التأمين المصري والتأمين متناهي الصغر كأداة فعالة لتعزيز الشمول التأميني والمالي.

VI- المراجع

- المراجع باللغة العربية:

- 1- محمود محمد خير الدين، (2019)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر.

- 2- صورية شني، السعيد بن لخضر، (2019)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 01.
 - 3- طالبى سميرة، سعد الله آمال، 24، 25 نوفمبر 2021، سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الملتقى الدولي الثامن حول: التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول لضمان تمويل مستدام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار.
 - 4- محمد عبد العليم صابر، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي –دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة الاسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات، مصر.
 - 5- شيخاوي عبد العزيز وآخرون، 2023، الصناعة التأمينية كوسيلة لتحقيق الشمول التأميني والمالي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقريني للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 02، المركز الجامعي آفلو.
 - 5- سعيدى صبيحة، فلاق صليحة، 2023، رقمنة التأمين المصرفي لمدخل لتعزيز الشمول التأميني في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02. جامعة مولاي الطاهر بشار.
 - 6- الاتحاد المصري للتأمين، الشمول التأميني، النشرة الأسبوعية، على الرابط: https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1434 تاريخ الاطلاع: 2025-12-05.
 - 7- شراقة صبرينة، 2021، متطلبات التحول الرقمي في قطاع التأمين الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.
 - 8- هدايجي عبد الجليل، جعفري عبد القادر، 2022، العقود الذكية وصناعة التأمين –تقنية Blockchain أنموذجا، يوم دراسي حول: التأمينات بالجزائر: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
 - 9- البنك المركزي المصري، 2024، تقرير الشمول المالي في مصر، القاهرة.
 - 10- البنك الدولي، 2022، قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex)، ترجمة وإصدار عربي.
 - 11- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، 2024، تقرير سوق التأمين في مصر، القاهرة.
- المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- AFI Annual Report, 2018, MAKING FINANCIAL SERVICES MORE ACCESSIBLE TO THE WORLD'S UNBANKED, Alliance for Financial Inclusion,
- 2- Inclusive Insurance in National Financial Inclusion Strategies Survey, 2018, Report.
- 3- KPMG CHINA Insurance Service, 2019, InsurTech: Infrastructure for New Insurance, <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/cn/pdf/en/2019/07/insurance-technology.pdf> / 2026-01- 19
- 3-Sigma, Swiss Reinsurance company, 2010, Microinsurance-risk protection for 4 billion people, No 6, Switzerland, <https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-microinsurance-risk-protection-for-4-billion-people-2010.pdf>/ 18-02-2026
- 4-Orld Bank, 2025, Global Findex Database, Washington DC.
- 5-Financial Regulatory Authority, 2024, Microinsurance Market Report, Cairo.
- 6 -UNDP, 2024, Inclusive Insurance and Risk Financing in Egypt.